الرئاسة تجتمع بموسى غدا لـ «حسم أزمة الاحتياطيين»

لجنة الخمسين أقرت 50 مادة من الدستور الجديد والمفتي يهدد بـ «الانسحاب» حال إطلاق حرية الشعائر الدينية

القاهرة ـ وكالات: أعلن المتحدث الرسمي باسم لجنة الخمسين لتعديل الدستور المصري محمد سلماوي بأن «اللجنة أقرت حتى الآن 50 مادة دستورية وهو ما يصل إلى نحو ربع مواد الدستور الجديد».

وقال سلماوي في تصريح صحافي أمس «إن اللجنة انتهت في آخر جلساتها المسائية من إقرار 25 مادة جديدة، إضافة لما تم إقراره في الجلسات السابقة.

وأضاف سلماوي: «ان كل هذه المواد قد تم إرسالها للجنة الخبراء العشرة كي يراجعوها من الناحية الدستورية قبل أن يتم إقرارها بشكل نهائي في لجنة الخمسين».

وأوضح سلماوي «ان المواد التي تم إقرارها تتعلق بعدة موضوعات مهمة من بينها الحق في التظاهر والذي نص الدستور على أن يكون بالإخطار، وعلى حقوق الطفل، كما أدرجت مادة جديدة تكفل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومادة أخرى عن الحق في الرياضة وحقوق المصريين في الخارج والحق في الانتخاب والترشح، كما أقرت اللجنة الحق في تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية، ونقابات واتحادات العمال والفلاحين والنقابات المهنية».

«اللجنة» تنظر مواد الملكية الفكرية والوقف الخيري والجرائم ضد الإنسانية اليوم

وأعلن سلماوي عن مواصلة لجنة الخمسين لتعديل الدستور برئاسة عمرو موسى رئيس اللجنة جلساتها اليوم في مقر مجلس الشورى، مشيرا إلى ان الجلسة ستنظر مواد الملكية الفكرية ونظام الوقف الخيرى والجرائم ضد الإنسانية والتبرع بالأعضاء وضمان تنمية المناطق الحدودية .

وعلى صعيد متصل أكدت مصادر مطلعة لـ «الوطن المصرية» إن «المستشار عدلي منصور، رئيس الجمهورية، سيجتمع مع عمرو موسى رئيس لجنة الخمسين لتعديل الدستور، يوم غد الاثنين، لحسم أزمة الاحتياطيين، بعد قرار هيئة مكتب اللجنة بمنعهم من حضور جلسات التوافق المبدئي على أبواب الدستور. فيما بدأت معركة التصويت على الدستور مبكرا، وأعلنت جبهة الإنقاذ الوطني الحشد للتصويت بـ«نعم»، كذلك عقدت لجنة الصياغة اجتماعا، أمس مع أعضاء لجنة العشرة، لحسم المواد الخلافية ، وهي «45 و47 و50» الخاصة بحرية ممارسة الشعائر الدينية وبناء دور العبادة وزراعة الأعضاء البشرية، وحرية تداول المعلومات.

وعلمت «الوطن المصرية » أن الاجتماع سبقه لقاء مصغر بين عمرو موسى ود. شوقي علام مفتى الجمهورية، الذي هدد بالانسحاب من «لجنة الخمسين، في اجتماع سابق، حال إطلاق حرية ممارسة الشعائر الدينية في المادة 47 من باب الحقوق والحريات، التي لم تحسمها اللجنة حتى الآن، فيما تبدأ «لجنة الخمسين» بعد غد اجتماعاتها للتوافق على باب المقومات الأساسية.

وكانت لجنة الخمسين، توافقت خلال اجتماعها منذ يومين، على مواد باب الحقوق والحريات، باستثناء المواد الخلافية، بحضور نحو 20 عضوا، بعدما انصراف الآخرين لشعورهم بالإجهاد الشديد، خصوصا أن الاجتماع استمر لوقت متأخر.

فلسطينيون يأملون دخول مصر بعد قرار السلطات فتح معبر رفح لمدة خمسة ايام (رويترز)

الحكومة المصرية: رفع «الطوارئ» 14 الجاري

القاهرة ـ وكالات: قال د.حسام عيسى، نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي، إنه برفع حالة الطوارئ المقرر يوم 14 نوفمبر الجاري سيلغى حظر التجوال معه، لافتا إلى أن حالة الطوارئ ما كان يميزها هو أنها تعطي الحق في فرض حظر التجوال.

وأشار عيسى بحسب «اليوم السابع» في مؤتمر صحافي بمجلس الوزراء، إلى أن الإجراءات الأمنية ستسير بشكل طبيعي من دون أي تغيير بعد رفع حالة الطوارئ.

الخارجية تنفي وجود علاقة بين زيارة كيري لمصر و«محاكمة مرسي»

القاهرة ـ وكالات: نفى المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية السفير د.بدر عبد العاطي وجود أي علاقة بين توقيت زيارة وزير الخارجية الأميركي جون كيري وموعد محاكمة الرئيس المعزول د.محمد مرسي.

جاء ذلك في رد على سؤال لوكالة «أنباء الشرق الأوسط» حول ما إذا كانت هناك علاقة بين توقيت الزيارة وموعد المحاكمة.

وأوضح عبدالعاطي بحسب «بوابة الأهرام» أن زيارة كيري لمصر تأتي في إطار جولة له بمنطقة الشرق الأوسط تشمل عددا من دول المنطقة يبدأها من القاهرة.

..و«الداخلية» تنجز خطط تأمين المحاكمة غداً

عواصم ـ وكالات: أعلنت وزارة الداخلية المصرية انها انتهت من مراجعة خطط شاملة لتأمين البلاد يوم محاكمة الرئيس السابق د.محمد مرسي التي تنطلق غدا، وأن قوات الأمن ستستخدم حقها في الدفاع عن أمن مصر، وممتلكات وأرواح المواطنين، وحماية المنشآت والأفراد وهيئة المحكمة.

وقال وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم، في تصريح لـ «المصري اليوم»: «راجعنا خطة تأمين البلاد، وهناك خطط بديلة أيضا تصلح لكل السيناريوهات المطروحة والمتوقعة، وجاهزون للتصدي لأي أعمال عنف».

وتابع: «لن نسمح بأي خروج أو اختراق يوم المحاكمة في أي مكان بمصر، قواتنا موجودة لتأمين كل المنشآت المهمة والحيوية، وهناك فرق انتشار سريع للتصدي لأي أعمال تخريبية، ولن نسمح باقتحام ميدان التحرير، أو التعرض إلى خطوط مترو الأنفاق أو تنفيذ أي عمليات تفجيرية تستهدف ترويع وتخويف المواطنين وتصوير الدولة على أنها ضعيفة، وهذا لن يحدث، ولن نرضخ لأي محاولات من شأنها التأثير على مصلحة مصر».

وأضاف إبراهيم: «نرصد كل المحاولات التي من شأنها منع إقامة هذه المحاكمة، ونتعامل معها وفقا للقانون، ولن نسمح بأي تعطيل لمرافق الدولة، وقد بدأت خطة التأمين بالفعل، وتشارك فيها كل قطاعات الوزارة، وتتضمن إغلاق شارع طرة تماما من الجانبين، سواء من جانب طريق الأوتوستراد أو من طريق الكورنيش، مع وضع بوابات إلكترونية عند بداية الشارع من الجانبين لتفتيش الوافدين إلى مقر المحاكمة، ونشر تشكيلات من الأمن المركزي ومجموعات قتالية بمحيط المنطقة، وأعلى أسطح العقارات المحيطة بها لتأمينها بشكل كامل، وإجهاض أي مخططات من قبل عناصر الإخوان لإفساد المحاكمة».

وأردف: «لن تقتصر خطة التأمين على منطقة طرة فقط، بل ستمتد إلى عدد من المحافظات، حيث وردت معلومات إلى أجهزة الأمن باعتزام جماعة الإخوان تنفيذ أعمال شغب والتعدي على المنشآت المهمة والحيوية بتلك المحافظات».

إلى ذلك أعلنت شرطة النقل والمواصلات خطة محكمة بالتنسيق مع أجهزة وزارة الداخلية لتأمين منشآت السكة الحديد ومحطات مترو الأنفاق وأتوبيسات النقل العام، لمواجهة أي محاولات لإثارة العنف والفوضى من قبل الإخوان خلال محاكمة الرئيس السابق د.محمد مرسى، والمقرر عقدها بمعهد أمناء الشرطة بـ «طرة» غدا.

من جانبه، قال اللواء أسامة حسانين، وكيل شرطة النقل والمواصلات بحسب «الوطن المصرية» «إنه سيجري تكثيف الخدمات الأمنية بكل محطات السكة الحديد منذ الساعات الأولى من صباح يوم محاكمة د.محمد مرسى الى جانب إحكام السيطرة على منافذ الدخول والخروج بالاستعانة بالكلاب البوليسية المدربة وخبراء المفرقعات، لافتا إلى التنسيق مع مديريات الأمن وأقسام الشرطة، وتعزيز الوجود الأمني على مستوى 60 محطة بالخطوط الثلاثة لمترو الأنفاق، إضافة إلى انتشار عناصر الشرطة النسائية أمام أبواب عربات السيدات، لمواجهة أي أعمال تخريبية محتملة».

من جهته، قال م.حسين زكريا فضالي، رئيس هيئة السكة الحديد، إن هناك تنسيقا كاملا مع شرطة النقل والمواصلات لتكثيف الدوريات الأمنية التي تصاحب كل رحلات القطارات التي تتحرك من «محطة مصر» برمسيس وكل المحطات، لتأمين القطارات والركاب، بعد نجاح شرطة النقل والمواصلات في تأمين التشغيل التجريبي لخطوط الوجه البحري وبعض الخطوط الأخرى.

أحزاب يسارية تشيد بقرار القناة وتعتبره «وقوفاً إلى جانب الثورة»

قرار «سي بي سي» وقف «البرنامج» يثير عاصفة ردود فعل البرادعي يهاجم قمع الحريات والرئاسة تؤكد احترام التعبير

القاهرة ـ وكالات: القاهرة ـ وكالات: بعد الجدل الواسع الذي أثاره عرض الحلقة الأولى منه، فاجأت شبكة قنوات «سي بي سي» الفضائية أمس جميع الأوساط الاجتماعية والسياسية والشعبية في مصر، بقرار إيقاف إذاعة برنامج «البرنامج» الذي يقدمه الإعلامي الساخر باسم يوسف، وهو ما زاد في حدة الجدل وردود الأفعال الغاضبة وصلت إلى حد الدعوة لمقاطعة القناة، في حين رأى المعارضون ليوسف في موقف الـ «سي بي سي» دعما للثورة.

ولم يفلح تبرير القناة لقرارها بأن مقدم البرنامج خالف شروط العقد المبرم معه في تخفيف حدة الانتقادات، حيث اعتبر د. محمد البرادعي، المستشار السابق لرئيس الجمهورية، «أن حرية التعبير هي أم الحريات، وإذا اقتصرت على من نتفق معهم فهي شعار أجوف».

وأضاف البرادعي، في تغريدة له على «تويتر» في الساعات الأولى من صباح أمس «الشجاعة هي في الدفاع عن الحريات وليست في قمعها». بدوره قال الإعلامي محمود سعد مقدم برنامج «آخر النهار»، إن وقف عرض برنامج «البرنامج» الذي يقدمه يوسف، أمر «مقلق».

محمد البرادعي

مقرر الخمسين: لو كنت وزير الإعلام لدعوت باسم لتقديم برنامجه من تلفزيون الدولة

باسم يوسف

وذهبت حركة شباب 6 أبريل «الجبهة الديموقراطية» إلى أبعد من ذلك وأعلنت على لسان المتحدث باسمها عن مقاطعة قناة «سي. بي.سي» بسبب «تحديها لحرية الرأي ومحاولتها المستميتة لإرضاء السلطة والتقرب منها».

أما الموقف الرسمي فقد أورده أحمد المسلماني المستشار الإعلامي لرئيس الجمهورية قائلا إن مؤسسة الرئاسة تحترم حرية الرأي والتعبير. وأوضح في تصريح لإحدى الفضائيات أن «إيقاف بعض المحطات، أو القنوات، لأي من برامجها، هو مسألة داخلية».

وإذ بررت القناة قرارها بـ« ردود الأفعال الشعبية الغاضبة» التي أثارتها الحلقة الأولى من البرنامج كتب أيمن نور المرشح الرئاسي السابق في تغريدة على «تويتر»: «كما توقعت الأسبوع الماضي تم إلغاء برنامج يوسف. فعلا نعيش في زمن الصوت والرأي الواحد، لطمة كبيرة للحق في التعبير وحرية الإعلام، تضامني مع باسم»، كما كتب خالد علي المرشح الرئاسي المصري السابق على «تويتر»: «القمع لا يقتل الفكرة لكنه يخلدها» مع نشره لصورة يوسف. على الجانب الآخر المعارض ليوسف، كتب النائب السابق مصطفى بكري على «فيسبوك»: «أمثال يوسف لا يعرفون حدود المسؤولية». وقال تيار أحزاب الاستقلال، ومعظمها أحزاب يسارية، على «فيسبوك» إن «موقف قناة «سي.بي.سي» هو دليل على وقوفها إلى جانب الثورة والثوار وإلى جانب الشعب والشرطة والجيش في مواجهة الإرهاب وأعداء الوطن». لكن د. جابر نصار، مقرر لجنة الخمسين لتعديل الدستور ورئيس جامعة القاهرة، انتقد قرار وقف «البرنامج»، وعلق قائلا: «لو كنت وزير الإعلام لدعوت باسم يوسف لتقديم برنامجه من تلفزيون الدولة، لأن الأيدي المرتعشة والخائفة لا تبنى تقدما». وأضاف نصار عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» وقف برنامج باسم يوسف خطأ كبير وضيق أفق، ويؤكد أن ملكية رجال الأعمال لوسائل الإعلام مسألة يجب أن تراجع»، ولفت نصار إلى أنه عندما تضيق صدور وعقول الناس بالحرية يسهل عليهم تبرير القمع.

أحمد المسلماني

لفت منتج البرنامج ومقدمه إلى ضرورة الالتزام بما جاء من ضوابط في البيان السابق من الإدارة عقب الحلقة الأخيرة، يضاف إلى ذلك عدم التزام باسم يوسف بتسليم أعداد الحلقات المتفق عليها في السنة الأولى رغم تسلمه لكامل مستحقاته المالية لتلك السنة وإصراره على الحصول على مبالغ إضافية كشرط لاستمرار إنتاج حلقات جديدة، مما يمثل إخلالا بشروط العقد، وعليه فقد قرر مجلس إدارة شبكة قنوات «سي بي سي» إيقاف إذاعة برنامج «البرنامج» لحين حل المشكلات الفنية والتجارية في البرنامج».

معلومات ترجح إغلاقها غداً تزامنا مع محاكمة مرسي

السفارة الأميركية تفرض «حظر تجول» على رعاياها

القاهرة ـ وكالات: طالبت السفارة الأميركية في مصر رعاياها بالحد من تحركاتهم في مناطق سكنهم اعتبارا من الواحدة ظهرا.

وأوصت السفارة رعاياها بتوخي الحيطة والحذر واتخاذ جميع الاحتياطات، نظرا للاشتباكات التي وقعت مؤخرا في عدة جامعات بالقاهرة وامتد معها عنف الجامعات ليصل إلى الشوارع القريبة.

ونصحت السفارة الأميركيين بمتابعة التقارير الإخبارية المحلية بشأن المناطق التي تشهد أي أحداث وتجنبها أثناء التنقل داخل القاهرة.

وقالت السفارة الأميركية في رسالة تحذيرية: «يتعين على المواطنين الأميركيين في مصر بشكل عام تجنب المناطق التي قد تشهد تجمعات كبيرة لأن المظاهرات أو الأحداث التي يقصد منها أن تكون سلمية يمكن أن تتحول إلى مواجهات ربما تتصاعد إلى أعمال عنف».

وحثت السفارة رعاياها على أن يبقوا دائما في حالة تأهب لمحيطهم في جميع الأوقات بمصر، تحسبا لما يحدث.

وأكدت مصادر ديبلوماسية لـ «لوطن المصرية» احتمالية إغلاق السفارة الأميركية غدا تزامنا مع محاكمة د.محمد مرسي، وإمكانية انطلاق تظاهرات حاشدة في أرجاء القاهرة قد تؤدى إلى تعثر الأوضاع الأمنية.

وقالت ان هناك تهديدات من مجهولين بالاتجاه ناحية السفارة الأميركية والتظاهر أمامها وإحداث الفوضى في الشوارع، ردا على محاكمة الرئيس السابق د.محمد مرسي بتهمة التحريض على قتل المتظاهرين في أحداث «الاتحادية» ديسمبر 2012.

الجيش الليبي عثر على 48 مهاجراً مصرياً فقدوا في الصحراء

بنغازي ـ أ.ف.ب ـ أ.ش.أ: أعلن مسؤول أمني ليبي لوكالة فرانس برس أن «طائرات سلاح الجو الليبي عثرت على حوالى 48 مهاجرا مصريا غير شرعي فقدوا في الصحراء بشرق ليبيا».

وكان عشرات المصريين دخلوا سرا الى ليبيا قبل ان يتخلى عنهم مهربوهم على الطريق بين طبرق واجدابيا، وتمكن احد هؤلاء المهاجرين من الدخول الى المدينة وإبلاغ السلطات الليبية التي أطلقت عمليات بحث للعثور على الآخرين.

وقال العقيد عبدالله الزيدي المتحدث باسم الغرفة الأمنية المشتركة في بنغازي لوكالة فرانس برس ان «سلاح الجو الليبي تمكن من رصد 48 مصريا صباح الجمعة الماضي تائهين في الصحراء الليبية».

وأضاف المسؤول أن «آليات أرسلت المكان لإسعافهم»، من دون المزيد من التفاصيل.

وبحسب شبكة تلفزيون ليبيا الاحرار الخاصة، فإن مجموعة من ستين شخصا من مصريين وسودانيين اعتبرت في عداد المفقودين، ومع اكثر من أربعة آلاف كيلومتر من الحدود البرية مع ست دول وأكثر من 1700 كيلومتر من الحدود البحرية، تطلب ليبيا باستمرار مساعدة الدول الغربية لمواجهة الهجرة غير الشرعية.

وفي الوقت نفسه أعلنت «السفارة المصرية بطرابلس والقنصلية العامة ببنغازي» انهما يواصلان اتصالاتهما مع المسؤولين الليبيين للتأكد من أن فرق البحث المختلفة بصحراء ليبيا عثرت على 48 شخصا من المصريين والسودانيين المفقودين في رحلة الهجرة غير الشرعية، وكان الناطق الرسمي للغرفة الأمنية المشتركة في بنغازي عبدالله الزايدي قد صرح لوكالة «أنباء الشرق الوسط» في وقت سابق من أمس بأن فرق البحث المختلفة بصحراء ليبيا عثرت على 48 شخصا من المصريين والسودانيين المفقودين في رحلة الهجرة غير الشرعية في صحراء ليبيا بواسطة طائرة الاستطلاع وسيارات الدفع الرباعي، مشيرا أنه «من المقرر أن يتم ترحيلهم إلى مصر عبر طائرة الى مطار القاهرة بعد الانتهاء من إنهاء إجراءات ترحيلهم».

وقال السفير مهاب نصر القنصل المصري العام ببنغازي في تصريحات مساء اول من أمس لمراسل وكالة «أنباء الشرق الأوسط» ببنغازي «إن السفارة المصرية بطرابلس والقنصلية العامة في بنغازي تواصلان اتصالاتهما مع الجهات المسؤولة في بنغازي للتأكد من خبر العثور على 48 شخصا من المصريين والسودانيين المفقودين في رحلة الهجرة غير الشرعية بصحراء ليبيا».

وأوضح مهاب أن هناك غرفة عمليات مستمرة على مدار الساعة من خلال الاتصال برئاسة الأركان والغرفة الأمنية والخارجية الليبية.

استبعاد حازم أبو إسماعيل لـ «إحالته إلى المحاكمة الجنائية»

تجديد حبس «الجزار والعمدة وعبدالمقصود وماضي» في أحداث «بين السرايات» لمدة 15 يوماً

القاهرة ـ أ.ش.أ: أمر المستشار ياسر التلاوي المحامي العام الأول لنيابات جنوب الجيزة الكلية بتجديد حبس عدد من قيادات الإخوان المسلمين من بينهم حلمي الجزار، ومحمد العمدة عضو مجلس الشعب السابق، وعبدالمنعم عبدالمقصود المحامي عن تنظيم الإخوان المسلمين، وأبوالعلا ماضي رئيس حزب الوسط، لمدة 15 يوما احتياطيا لكل منهم على ذمة التحقيقات التي تجري معهم بمعرفة النيابة، لاتهامهم بالتحريض على أحداث العنف وقتل المتظاهرين بمحيط جامعة القاهرة وميدان النهضة ومنطقة بين السرايات.

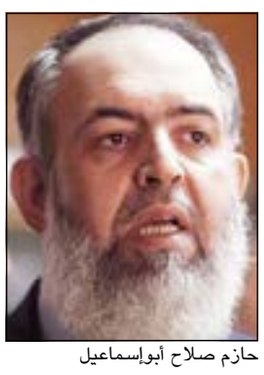
حازم صلاح أبوإسماعيل

وانتقل فريق من محققي النيابة برئاسة المستشار مدحت مكي رئيس نيابة جنوب الجيزة، إلى منطقة سجون سجن طرة للنظر في تجديد حبس المتهمين الـ 4 المذكورين، حيث أسندت إليهم النيابة تهم التحريض على القتل والشروع في القتل، والتحريض على حيازة الأسلحة، والتحريض على البلطجة، وتأليف عصابة الغرض منها مقاومة السلطات والسكان بالسلاح.

ولم يتم النظر في تجديد حبس حازم أبو إسماعيل في أحداث «بين السرايات»، باعتبار أنه محال للمحاكمة الجنائية في قضية اتهامه بارتكاب جناية التزوير، والمتمثل في الإقرار الرسمي المقدم للجنة الانتخابات الرئاسية الذي أثبت فيه خلافا للحقيقة عدم حمل والدته لأي جنسية أجنبية أخرى بخلاف جنسيتها المصرية، أثناء تقدمه لخوض غمار الترشح للانتخابات الرئاسية في العام الماضي. حيث تقرر ان تبدأ فترة حبسه الاحتياطي في تحقيقات «بين السرايات» في أعقاب انتهاء حبسه الاحتياطي في قضية التزوير.

من ناحية أخرى، أمر المستشار مدحت مكي بتجديد حبس القيادي الإخواني جمال العشري لمدة 15 يوما احتياطيا على ذمة التحقيقات التي تجري معه بمعرفة النيابة، لاتهامه بالاشتراك عن طريق التحريض على العنف والسرقة بالإكراه لسيارات ومركبات شرطية تتبع قسم شرطة العمرانية.

وأسندت النيابة إلى العشري تهمة الانضمام إلى عصابة مسلحة، وحيازة أسلحة نارية وذخائر غير مرخصة بواسطة الغير، والتحريض على العنف والبلطجة والتجمهر، والتحريض على القتل والشروع فيه، واستعراض